الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو واللغة بين المجيزين والمانعين

الدكتور مصطفى شطة

أستاذ بقسم العلوم الإسلامية جامعة عمار ثليجي/الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على قضية قديمة حديثة، وهي الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو واللغة.

عرض من خلال هذه الدراسة إلى مكانة الحديث النبوي في اللغة العربية، وما هي أهم أراء المانعين والمجيزين للاحتجاج بالحديث النبوي، وحججهم في العصر القديم والحديث، ثم نتحدث عن الاتجاه الوسط في المسألة، والذي يضع شروطاً **وضوابط** للاستشهاد بالحديث النبوي في اللغة العربية، مع اتفاقهم المطلق على بلاغة الرسول **صلى الله عليه وسلم**، وأنه أفصح العرب؛ مع العلم أن قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في اللغة من القضايا الهامة، والتي دار حولها نقاش وخلاف بين العلماء في القديم والحديث.ثم تأتي الخاتمة، وهي عبارة عما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات.

كلمات مفتاحية:الحديث النبوي، الاستشهاد، اللغة العربية، النحو.

Abstract

This study aims to shed light on a new old issue, which is citation from the hadith in Arabic syntax and Arabic language.

This paper discusses the position of the Hadith in Arabic language, and presents the important views which support citing Hadith in Arabic syntax, and the views against that, by presenting their arguments in the ancient and modern era, then we move to the middle views in this issue, that put conditions in the citation from the Hadith in Arabic syntax, with absolute agreement about the eloquence of prophet Mohamed, peace be upon him. The citation from the hadith in Arabic language is importanttopic which creates disagreement among the scholars in this field in ancient and modern times.In the end comes the conclusion which contains the foundation of this study and recommendations for further studies.

Key words: Hadith, Citation, Arabic language, Arabic syntax.

مقدمة:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله وأصحابه الخلفاء، ومن تبع نهجهم واقتفى، أما بعد:

فإن موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة من الموضوعات المهمة، والتي دار الكلام حولها كثيرا بين علماء اللغة قديماً وحديثاً، فهناك من العلماء من أيد الاستشهاد **بالحديث النبوي** في اللغة إلى جانب **القرآن لأنه بيان له**، وهناك من رفض المسألة، ولكل أدلته ووجهة نظره الخاصة به، وعلماء اللغة أجمعوا على الاستشهاد بالقرآن الكريم، والكلام الفصيح من العرب، وحددوا ذلك بمدة زمنية معينة، وهي: العصر الجاهلي والإسلامي والأموي، إلى غاية 150هـ، مع خلاف في **المسألة بين المدرستين النحويتين**، البصرة والكوفة، في **الأخذ** من الشعراء والأدباء سكان الحضر أو البادية، وهذا حفاظاً على صيانة اللغة من الدخيل، وكان هذا بعد ظهور اللحن في اللسان العربي واتساع رقعة الدولة الإسلامية، وظهور علم النحو.

ولقد كان النبي عليه الصلاة والسلام أفصح العرب، وقد **قال قولته المشهورة: (أنا أفصح** العرب بيد أني من قريش)[1]، فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة، وكأنها تجعل الاحتجاج بالأحاديث أمراً مسلّماً به، كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم ! أم لأن الوضع في الحديث كَثُر وتزايد، بحيث صعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرّون الدقة ويتشددون التشدد كله أن يميّزوا ما هو للرسول وما هو ليس له ! **أم لأن الحديث** رُوِي بعض منه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه ! الأمر الذي جعل هؤلاء العلماء يتحرجون في البتّ في هذه القضية، ولقد درستُ قضية الاستشهاد بالحديث الشريف، وهل هو حجة لغوية أم لا؟ فمنهم من أباح مطلقاً ومنهم من منع مطلقاً ومنهم من وضع شروطا للاحتجاج، مع اتفاقهم المطلق في فصاحة النبي **صلى الله عليه وسلم** ، فهو رغم أميته، أفصح العرب لساناً، وأوضحهم بياناً وأقومهم حجة، وهذا توفيقاً من الله سبحانه وتعالى، لأنه بعثه للعرب وهم قوم بلاغة وفصاحة، **وقد كان عليه الصلاة والسلام** فصيح اللسان قبل بعثته، فكيف بعد البعثة وقد أمره الله بتبليغ الرسالة وتكليفه بالنبوة والبيان لقومه وغيرهم، وكان يخاطب كل قبيلة عربية بلهجتها الخاصة وقد ثبت عنه ذلك.

فكيف يأتي علماء من بعده، ويمنعون مطلقاً الاحتجاج بأقواله، دون تحقيق وتدقيق في هذا الحكم؟

لذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على آراء المجيزين والمانعين للمسألة ، وعن الاتجاه الذي ذهب مذهب التوسط في المسألة، والذي يضع شروطاً وضوابط للاستشهاد بالحديث النبوي في اللغة العربية، وأخيرا تأتي الخاتمة، **وهي عبارة عما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات**، وأسأل الله أن يجعل عملنا خالصا لوجهه، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

---

[1] شرح السنة، أبو محمد البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م، كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، رقم الحديث: 1045، ج4، ص202

أولاً: مكانة الحديث النبوي عند اللغويين

إذا أطلق لفظ الحديث الشريف في اصطلاح المحدثين أُريد به ما أضيف إلى النبي **صلى الله عليه وسلم من** قول، أو فعل، أو تقرير، وقد يُراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي. ولكن الغالب أن يقيد إذا ما أريد به غير النبي **صلى الله عليه وسلم**[1].

أما الحديث الشريف عند النحاة: فهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما يهتمّ النحويون بالقول؛ لأنه موضوع النحو، ومنبع استدلالهم، ومرجع أحكامهم، وكذلك الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية[2].

والمتتبع لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم يجده قد أغنى اللغة العربية بكثير من المفردات الجديدة والمصطلحات التي أصبحت تطلق بعد عصره ولا يفهم منها إلا ذاك المعنى الذي قاله، وعلى سبيل المثال: لفظ الصلاة التي كانت تعني عند العرب مطلق الدعاء، وأصبحت تطلق على الفاظ وأفعال كما قال **صلى الله عليه وسلم** : (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)[3] بالإضافة إلى ألفاظ لغوية كثيرة جدا مثل السجود والزكاة والصيام والفسق وغيرها.

وهذا كانت له أسباب كثيرة جعلت الحديث النبوي يثري اللغة بكثير من المفردات لأن الرسول **صلى الله عليه وسلم** كان مبعوثا من عند الله عز وجل، ومبلغا للرسالة؛ مما جعله قمة في الفصاحة حيث قال تعالى: **{وَمَا** يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى}[النجم:3،4]، **وقال عن نفسه**: (أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ)[4]وهذا ما جعل الصحابة ينبهرون من أقواله في عدة مناسبات، وكان يخاطب القبائل بية بلهجاتها المتعددة، فقد أورد الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في لغة (أكلوني البراغيث) وهو قول الرسول **صلى الله عليه وسلم :(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار،** ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ **فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون)**[5]. وهي لغة عربية تختص ببعض القبائل العربية التي تلحق **الفاعل** بفعله إن كان مفرداً أو مؤنثاً أو جمعاً، فمثلاً يقولون: قام الرجل وقاما الرجلان وقاموا الرجال، والأصل في اللغة أن يكون الفعل دائماً مفرداً حتى وإن كان فاعله مثنى أو جمعا، فيقال: قام الرجل وقام الرجلان وقام الرجال، وهذه اللغة يسمِّيها ابنُ مالك لغةَ (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ).وكذلك حديث الصيام في السفر حيث قال **صلى الله**

---

[1] مصطلح الحديث، محمد بن صالح العثيمين ، الناشر: مكتبة العلم، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994 م، ص75

[2] أصول النحو، مرحلة الماجستير، **مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية، ص75**

[3] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379،رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، **باب قضاء الصلاة، ج2،ص 72.**

[4] سبق تخريجه.

[5] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، **كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر،ج1، ص115، رقم الحديث:555.**

عليه وسلم: (لَيْسَ مِنِ أَمْ بِرِّ أَمْ صِيَامُ فِي أَمْ سَفَرِ)، وهو حديث: (لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ[1])، وهذه لغة لبعض أهل اليمن يجعلون لام التعريف ميماً، وخاطبهم الرسول صلى الله عليه وسلم بلغتهم، وهذا فضل من الله عز وجل، وقد أوتي جوامع الكلم ، حيث قال عن نفسه: (فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِستٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ) [2].

وكتب غريب الحديث غنية بالمفردات اللغوية الجديدة والتي لم يستعملها إلا الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه بليغ فصيح. ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (مَنِ اطَّلع مِن صِيرِ بابٍ فَقَدْ دَمَرَ)[3] قال أبو عبيد: لم يسمع هذا الحرف إلا في هذا الحديث[4]. وقال أبو عبيد أيضاً: في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كسب الزمارة. قال الحجاج: الزمارة الزانية، ولم أسمع هذا الحرف إلا منه ولا أدري من أي شيء أُخذ[5].هذه بعض الأمثلة التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يسبق لها من قبل، ومُلئت بها كتب غريب الحديث واللغة والفقه وغيرها، وأُلفت فيها المؤلفات المتنوعة في غريبها والفاظها وبلاغتها وتفسيرها؛ بالإضافة إلى الأحاديث المسجوعة والفصيحة والبليغة، والتي لم تنطق بها العرب من قبل، وكل هذا يدل على مكانة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم من اللغة العربية.

فالحديث النبوي قد أغنى اللغة العربية بكثير من المفردات والتراكيب الجديدة، وقد استثمر اللغويون هذه الثروة الكبيرة وملئوا كتبهم ومعاجمهم ومؤلفاتهم بها، تبركا بها وتقريبا للمعاني، وتبيانا لمكانة الحديث في اللغة، ولفتة إلى إمكانية الاحتجاج به، والمتتبع لجل كتب اللغة على مختلف أنواعها يجدها غنية بالاستشهاد بالحديث النبوي إلى جوانب الشواهد القرآنية والشعرية، وهذا ما يدل على مكانة الحديث النبوي عند اللغويين، وأنه في منزلة بعد القرآن ولكن لا يرقى إلى درجته، وهذا تفريقا بين كلام الخالق والمخلوق، ولكنه في منزلة لغوية بعد القرآن مباشرة.

غير أن المشكلة في الاحتجاج بالحديث لم تكن عند اللغويين وإنما كانت عند النحاة ولا يمكن الفصل بين اللغة والنحو كما هو معروف، والمتتبع لنشأة علم النحو يجده لا ينفك عن علم الحديث والدين عامة، فقد ظهر

---

[1] المرجع نفسه، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ ليس من البر الصيام في السفر، ج3، ص34، رقم الحديث: 1946

[2] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، ج1، ص 371، ر:523

[3] الصِّيرُ: شِقّ الْبَاب. ودَمَر: دَخَلَ، وانظر الحديث في: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمدالطناحي، ج3،ص66

[4] مختار الصحاح، زين الدين الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م، ص181

[5] غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، 1384 هـ - 1964 م، ج1، ص341

في عصر كان التأليف فيه في جل العلوم، وهذا ما يبين لنا أن علماء النحو كانوا موسوعيين وعلى اطلاع وصلة بالعلوم الأخرى كأبي عمرو بن العلاء زعيم المدرسة البصرية الذي كانت له قراءة خاصة به متواترة، والكسائي في المدرسة الكوفية أيضاً، وكان النحوي حينها يهتم بمختلف العلوم من نحو وحديث وتفسير وفقه وغير ذلك، وكان عدد كبير من النحويين محدثين، وكانت العلوم قديما غير منفصلة عن بعضها بعض كما هو واقعنا الآن، ونجد المحدث يتحرى الدقة في الرواية، وكذلك النحوي يفعل هذا في دقة الشواهد ونسبتها لقائليها وهذه علاقة مشتركة بينهما.

ثانياً: الاحتجاج بالحديث في اللغة

إن الكلام عن قضية الاحتجاج بالحديث النبوي في اللغة من القضايا العويصة، والتي شكلت نقطة الخلاف بين علماء النحو في شتى العصور التاريخية، منذ ظهر علم النحو العربي كعلم مستقل بذاته، وبدأ الاعتناء به لتأليف فيه إلى يومنا هذا، مع العلم أن العرب في العصر الجاهلي والعصر الإسلامي إلى نهاية العصر الأموي وبداية الخلافة العباسية كانوا على السليقة، ولم يظهر علم النحو إلا نتيجة لظهور اللحن في الكلام العربي، مع اختلاف بين المؤرخين في واضعه؟ وفي أي عصر وضع؟

غير أننا نجد النحويين الأوائل والمؤسسين للمدرستين الأساسيتين في علم النحو، وهما مدرستي البصرة والكوفة لم يلتفتوا إلى هذه المسألة، ولم يحدث الخلاف بينهم في تلك الفترة من حيث الاحتجاج بالحديث النبوي، وإنما وضعوا أسسا وقواعد للاستشهاد بها في القاعدة النحوية وتوجيهها، من بينها الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، وأخذ اللغة من قبائل عربية معينة والاعتماد على الذهاب إلى البادية العربية في ذلك العصر كما فعل الكسائي وغيره، لأن المدينة كان قد ظهر فيها اللحن لوفود الأعاجم إليها، ولم يشكل الاحتجاج بالحديث نقطة خلاف بينهم، وإنما سكتوا عن هذه المسألة، مع العلم أنه لا يوجد بين اللغويين من منع الاستشهاد بالحديث لأجل الاستدلال على معاني اللغة، ومصادر فقه اللغة والمعاجم اللغوية زاخرة بالأحاديث والأخبار، أمّا النحاة فقد اختلفوا في ذلك بين مانعٍ ومجيز وآخر متوسّط بينهما.

ولم يقع الخلاف قديما وإنما وقع بين العلماء الذين جاءوا من بعدهم، واشتد هذا الخلاف وبلغ ذروته فيما بعد، ويمكن حصر هذا الخلاف في ثلاثة اتجاهات وهي كالآتي:

1- الاتجاه الأول: رفض الاحتجاج بالحديث في المسائل النحوية، وكان في طليعتهم أبو حيان والحسن بن الضائع وهما عالمان أندلسيان، ويعتبران من الاوائل الذين أثاروا هذه المسألة، وتنبه العلماء من بعدهم لأهميتها وتسليط الضوء عليها، وتابعهم السيوطي على ذلك، ولكنه كان متناقضا في رأيه ولم يستقر على رأي محدد.

2 – الاتجاه الثاني: جوز الاحتجاج به مطلقا، ومثل هذا الاتجاه ابن مالك وابن هشام الأنصاري والبدر الدماميني والجوهري وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن بري والسهيلي، ويعد ابن مالك المؤسس الحقيقي للاستشهاد بالحديث في النحو في مختلف كتبه، واعتنى بالمسألة وأولاها أهمية وعالجها بتميز واجتهاد أصيل لم يسبق له، ودافع عنها إلى أبعد الحدود.

3 – الاتجاه الثالث: وقف موقفاً وسطاً بين الاتجاه الأول والثاني، ويمثل هذا الاتجاه الشاطبي والسيوطي في أحد قوليه، ووضعا شروطا للاحتجاج[1].

ثالثاً: المانعون للاحتجاج بالحديث

يمثل هذه الطائفة ـ كما ذكرنا سابقا ـ أبو حيان وابن الضائع ، وسنذكر أقوالهما وحججهما ونقدهما للعلماء المجوزين للاحتجاج بالحديث، يقول أبو حيان: (قد أكثر المصنف ـ وهو يقصد ابن مالك صاحب الألفية ـ من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ـ كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه ـ من الأئمة البصريين ـ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير ـ من الأئمة الكوفيين ـ لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول **صلى الله عليه وسلم** إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية. وإنما كان ذلك لأمرين:

1 ـ أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه **صلى الله عليه وسلم** لم تنقل بلفظ واحد، نحو ما روي من قوله: **(زوجتكها بما معك من القرآن) و (ملكتكها بما معك من القرآن) و (خذها بما معك من القرآن)**[2] وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقيناً أنه **صلى الله عليه وسلم** لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ، ولم تأت بلفظه **صلى الله عليه وسلم** ، إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى. وأما من ضبط اللفظ فبعيد جداً لاسيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: (إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى). ومن نظر في الحديث أدنى نظر، علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

2 ـ أن اللحن وقع كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع. ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعاً من غير شك أن الرسول **صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا** بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأزجلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة

---

[1] **البحث اللغوي عند العرب**، د أحمد مختار عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الثامنة 2003، ص35

وانظر:أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله ابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ج1، ص11

[2] **صحيح البخاري، مصدر سابق، كتاب الوكالة**، باب وكالة المرأة الإمام في النكاح،ج3، ص100 رقم الحديث:2310، وفعلاً كما قال أبو حيان، نجد هذا الحديث بروايات مختلفة في كتب الأحاديث الأخرى.

على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم. والمصنف ـ أي ابن مالك ـ قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز. وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وكان ممن أخذ على ابن مالك، قلت له: يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم فلم يجب بشيء.

قال أبو حيان: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم، وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث [1].

ينتقد أبو حيان في كتابه شرح التسهيل، أبا مالك صاحب الألفية على كثرة الاستشهاد بالحديث في كتبه انتقاداً شديداً، ويرى أن هذا العمل لم يقم به لا المتقدمون ولا المتأخرون من العلماء، ويعلل السبب بأن الحديث النبوي مروي أغلبه بالمعنى أما اللفظ فليس للرسول صلى الله عليه وسلم ، ويؤكد هذه القاعدة بعدة أمثلة، وكلامه هذا فيه نظر، ـ هذا من جانب ـ ويرى أيضا أن اللحن وقع كثيرا في روايات الحديث، لأن الرواة كانوا غير عرب، وكان المعنى هو المقصود من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وليس اللفظ، وهذا أيضا يحتاج إلى مناقشة؛ لأن رواة الحديث لم يكونوا كلهم أعاجم، و حتى الأعاجم منهم كانوا على دراية باللغة، ـ وهذا جانب ثاني ـ مع التأكيد على بلاغة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وأنه أفصح العرب، وناقش عدة علماء في عصره بخصوص هذه المسألة مثل: قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وهو تلميذ ابن مالك، ولم يجد إجابة شافية منه، وعلل الخوض في هذه المسألة لئلا يقول أي باحث: لماذا لم يستشهد النحويون بالحديث إلى جانب كلام العرب، وهذه أهم النقاط التي احتج بها أبو حيان في عدم الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو.

وقال أبو الحسن ابن الضائع في كتابه شرح الجمل: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه أفصح العرب، قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى" [2].

يحتج ابن الضائع بعدم الاستشهاد بالحديث في النحو لأنه مروي بالمعنى، ولو كان مرويا باللفظ والمعنى لكان من الأولى الاستشهاد به في النحو، إلى جانب القرآن والكلام الفصيح من لغة العرب، وهذا هو السبب في عدم درجه، ويعقب على ابن خروف في الاستشهاد به، و يرى أنه إذا جاء به للتبرك والتوضيح فجائز، أما إن جاء به

---

[1] توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح السمعوني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م، ج2، ص701

[2] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م، ج1،ص10

للاستشهاد به فلا يجوز ذلك سواء عند ابن خروف أو غيره من العلماء في نظره، وكلامه في التفريق بين الاستشهاد والتبرك فيه نظر!

ويمكننا مما سبق أن نلخص آراءهم في الآتي:

1. أن الحديث مروي بالمعنى وليس باللفظ.
2. أن النحويين المتقدمين والذين تزعموا المدارس النحوية مثل: أبوعمرو بن العلاء من المدرسة البصرية، والكسائي من المدرسة الكوفية، لم يحتجوا بشيء منه.
3. اتفاقهم على بلاغة الرسول صلى الله عليه وسلم وأنه أفصح العرب.
4. جواز الإتيان به للتبرك وضرب الأمثلة فقط.
5. عدم الاحتجاج به في إثبات قواعد النحو.
6. انتقاد العلماء المحتجين به انتقادا لاذعا مثل ابن مالك وابن خروف.

رابعاً: المجيزون للاحتجاج بالحديث

يمثل هذه الطائفة عدد كبير من العلماء وأغلبهم من المتأخرين وعلى رأسهم: ابن مالك صاحب الألفية، وأبو الحسن الحضرمي المعروف بابن خروف الأندلسي، والسهيلي في أماليه وابن الأنباري، وابن هشام، والدماميني، وابن منظور والرضي الإستراباذي شارح أبيات كافية ابن الحاجب، وابن هشام صاحب التصانيف المتنوعة في النحو، وبعض المعاصرين[1].

وذهبوا إلى إمكانية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في تأصيل القواعد النحوية إلى جانب الفصيح من كلام العرب، وردوا على المعارضين بأن الحديث النبوي كان في عصر الاحتجاج ولم تفسد الألسنة في وقتها فساداً يمنع الاحتجاج به، وكذلك عدم استشهاد النحويين المتقدمين به لا يصلح دليلا على عدم الاحتجاج به، ورد الدماميني على أبي حيان في شرحه للتسهيل بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب إنما المطلوب غلبة الظن الذي هو الذي هو مناط الأحكام الشرعية، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولم يكتب وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم[2].

فالحديث قد نقله إلينا، رجال صدر الإسلام، وهم من أفصح العرب، فروايتهم بالمعنى لا تخرج الحديث عن كونه حجة في اللغة، لأن لغة رواته حجة، فالرواية بالمعنى، وإن كان فيها تصرف في لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلا أن المتصرف له من علم اللغة وعقل المعنى ما يجيز له هذا التصرف، مع اطمئنان النفس وسكونها لصحة روايته، حتى إن بعض المانعين لرواية الحديث بالمعنى كأبي بكر بن العربي، أجاز هذا للصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ لما تقدم من مزيد فصاحتهم وعنايتهم ونزول الوحي بلغتهم وهم حاضرون. وما يدعيه المانع من وقوع

[1] مجلة الرسالة، أحمد حسن الزيات، العدد 753، ص43

[2] توجيه النظر إلى أصول الأثر، مصدر سابق، ج2، ص702

اللحن والخطأ والتصحيف في الحديث، وقع مثله في الشعر، من تصحيف ولحن ونقل بالمعنى أحيانا، مثل حماد الرواية، الذي كان ـ كما يقول يونس ـ يلحن، ويكسر الشعر، ويكذب، ويصح، ويروى أن الكميت الشاعر امتنع عن إملاء شعره عليه، وقد طلب منه ذلك، وقال له: أنت لحان ولا أكتبك شعري، و كذا خلف بن حيّان الأحمر، وهو من موالي فرغانة، وقيل: أصله من خراسان. فادّعاء اللحن في الحديث باطل، لأنّه إذا أريد به اللحن الذي هو من قبيل الخطأ في الإعراب بحيث لا يُمكن تخريجه على وجه من الوجوه أو على بعض لغات العرب، فهذا ما لا يوجد في الحديث، وإن أُريد أنّ أصل اللحن من الرواة، فإنّه إذا جاز إسقاط الحديث من دائرة الاحتجاج لأنّ الرواة يلحنون به، جاز إسقاط غيره كالشعر والنثر، لأنّ البعض يلحنُ به، ولا يمكن تعميم ظاهرة الرواية بالمعنى على كلّ مساحة الحديث النبوي الشريف، فقد وصل إلينا كثير من الأحاديث بمحكم ألفاظها ولم يطرأ عليها أدنى تغيير أو تبديل في كلماتها، ولا أي لحن أو تحريف في حركاتها وحروفها، كألفاظ القنوت والتحيّات والأذكار والأدعية في الأماكن والحالات الخاصّة وغيرها ممّا وقع التعبّد بخصوص ألفاظها وأمر الشارع بتلاوتها بعينها، ومن الحديث ما دُوّن في زمان النبي صلى الله عليه وسلم أو بعده بقليل رغم شروط المنع، ومن ذلك كتبه إلى العمّال والأمراء والملوك، وبعض كتب وصحف الصحابة المدوّنة من حديثه صلى الله عليه وسلم ، فقد كان لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه صحيفة من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان عبد الله بن عمرو رضي الله عنه يكثر من كتابة الحديث، وله صحيفة تُسمى الصحيفة الصادقة، وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يكتب الحديث بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولجابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه صحيفة مشهورة من حديثه صلى الله عليه وسلم ، ولمعاذ بن جبل رضي الله عنه كتاب يحتوي على عدّة أحاديث، وغيرهم كثير، وهناك من الحديث ما روي بطرق متعدّدة تصل إلى حدّ التواتر اللفظي، وقد تسالم فيه جميع الرواة على لفظٍ واحدٍ دون تبديلٍ أو تغيير، وكلّ هذه الموارد ممّا لا تصدق عليه الرواية بالمعنى، ومنها يتبين أنّ تعميم حكم إخراج الحديث عن دائرة الاحتجاج لعلّة روايته بالمعنى ـ كما قيل ـ لا يمكن قبوله، ولا التصديق بنسبته إلى النحاة المتقدّمين، إذ من البعيد جدّاً عدم التفاتهم إلى فساد تلك العلّة، والرواية بالمعنى موجودة في غير الحديث ممّا صحّح النحاة الاحتجاج به من المنثور والمنظوم من كلام عرب الجاهلية، واعتمدوه لإثبات قواعدهم النحوية والصرفية، وقلّما يخلو كتاب في قواعد العربية من اختلاف آراء النحاة والمدارس النحوية بسبب اختلاف النقل والرواية في الحركات أو الكلمات أو العبارات اختلافاً يغيّر المعنى والحكم الإعرابي، ومع ذلك الاختلاف فقد أدخلوا تلك النصوص في منظومة الاحتجاج، هذا مع أنّ التشديد على دقّة اللفظ والمعنى وتواصل الإسناد ومعرفة الرجال، وغيرها من الضوابط المعروفة في علم الحديث، هي أقلّ مراعاة في رواية الشعر وغيره من الفنون الأدبية، ومن هنا كان الشعر أكثر تعرّضاً للحن والانتحال والتغيير من الحديث الشريف[1].

وملخص كلامهم: إذا كان اللحن عاملاً لإخراج الحديث عن دائرة الاحتجاج اللغوي، فالأولى إخراج غيره لشيوع اللحن فيه ولانعدام الضوابط التي تُعنى بالدقّة في النقل والتوثيق والدراية ومعرفة الصحيح من السقيم. وكان

[1] البحث اللغوي عند العرب، مصدر سابق، ص39

بعض رواة الشعر معروفاً بكثرة اللحن والانتحال، ومع ذلك فقد أكثر النحاة من الاحتجاج بمرويّاتهم، ولم يكن اللحن وازعاً يحد من ذلك الاحتجاج، ثم إنك تجد أن أهل اللغة يستدلون بأبيات جاهلية رواها الأصمعي وأمثاله ولا يدرى ممن أخذها على حجية لفظ أو قاعدة كما وقع في كثير من المواضع. فالثقة بالأحاديث أكبر من الثقة بالشواهد الشعرية والنثرية، وقد استعار علماء أصول الفقه كل ما قالوه في طرق حمل النص، وثقة النقلة والرواة، والتواتر، والآحاد، والمرسل، والمجهول وأمثالها مما لم يلتزموا به في نقلهم للغة العرب، الأمر الذي دعا الفخر الرازي ـ رحمه الله ـ إلى أن ينحو باللائمة على أصحابه الأصوليين ـ لأنهم لم يقوموا هم بهذه المهمة بدلا من النحاة ـ وقد نقل النحاة المتأخرون قوله هذا، حيث قال: والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة في الشرع، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة والنحو، وكان هذا أولى، وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا في أحوال اللغات والنحو، وأن يفصحوا عن جرحه وتعديله، كما فعلوا ذلك في رواة الأخبار، لكنهم تركوا ذلك بالكلية، مع شدة الحاجة إليه، فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص، ولو فعلوا ذلك وحققوا اللغة الصحيحة، لما بقي للمتكلمين حجة في تأويلاتهم البعيدة عن اللغة التي نزل بها القرآن، فجلهم أعاجم لا دراية لهم بأساليب لغة العرب[1].

خامساً: المتوسطون في المسألة

يرى أصحاب هذا الاتجاه التوسط بين المنع والجواز، ومن أبرز مثليه أبو إسحاق الشاطبي والسيوطي في أحد آرائه قديما، وحديثا بعض العلماء، وقد وضع مجمع اللغة العربية في القاهرة ضوابط محكمة للاستشهاد بالحديث في اللغة.

قال الشاطبي في شرح الألفية:

لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.

وأما الحديث فعلى قسمين:قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية. وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف؛ فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها، أم هي لمجرد التمثيل؟ والحق

[1] منتدى الفصيح www.alfaseeh.com 2011/01/15

أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف[1]. وبهذا يكون الشاطبي متوسط بين مطلق الرفض ومطلق الجواز.

وقد تبعه السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو، فقال: **وأما كلامه صلى الله عليه وسلم ، فيستدل منه** بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب احاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا **ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا** ألفاظاً بألفاظ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث.ثم نقل كلام ابن الضائع وأبي حيان، ـ وهما من المانعين ـ وقال: ومما يدل على صحة ما ذهبا **إليه أن ابن مالك استشهد على لغة** "أكلوني البراغيث" بحديث الصحيحين: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[2]. وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة" يتعاقبون". وقد استشهد به السهيلي، ثم قال: لكني أنا أقول: إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر، فقال فيه: "إن لله تعالى ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار".وقال ابن **الأنباري** - في الإنصاف - في منع "أن" في خبر "كاد". وأما حديث:(كاد الفقر أن يكون كفراً)[3]، فإنه من تغيير **الرواة، لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد"**[4].

وفي العصر الحديث ظهرت آراء وبحوث تناولت هذه القضية ولكنها لا تخرج عن هذه الاتجاهات الثلاثة، ومن أبرزها كتاب الدكتور شوقي ضيف (المدارس النحوية) حيث انتصر للاتجاه المانع للاستشهاد بالحديث، وكذلك الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (الشاهد وأصول النحو).

وبعد هذا الاختلاف فقد لخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة الأحاديث التي يصح الاستشهاد بها فأصدر قراراً بهذا الشأن:

1 ـ لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح في السنة **النبوية فما قبلها.**

2 ـ يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

---

[1] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مصدر سابق، ج1 ص 13

[2] سبق تخريجه.

[3] شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م، ، ج9، ص12، ر: 6188

[4] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مصدر سابق، ج1 ص14

هـ-الأحاديث المروية للبيان، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

و-الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم ابن محمد ورجاء بن حيوه وابن سيرين.

ز-الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ح-الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة[1].

خاتمة البحث:

تعد قضية الاحتجاج بالحديث النبوي في اللغة من القضايا الهامة والتي دار حولها نقاش وخلاف بين العلماء، وبعد استعراضنا لجل الآراء في هذه المسألة نجدها لا تخرج عن ثلاث اتجاهات، فالاتجاه الأول: رفض الاحتجاج بالحديث في المسائل النحوية، وكان في طليعتهم أبو حيان وأبو الحسن بن الضائع، وأما الاتجاه الثاني: فقد جوز الاحتجاج به، وكان في مقدمتهم ابن مالك وابن خروف، والاتجاه الثالث: وقف موقفاً وسطاً بين الاتجاه الأول والثاني، ويمثل هذا الاتجاه الشاطبي والسيوطي في أحد آرائه، ونجد العالم الأندلسي أبو حيان الذي رفض الاحتجاج بالحديث وهاجم ابن مالك في تجويزه ذلك، قد استشهد به في استعراضه للمسائل النحوية، وخالف رأيه المتشدد في الاحتجاج.

ونحن مع مجمع اللغة العربية في تجويز الاحتجاج بالحديث، ولكن بشروط وضوابط لأنه مروي بالمعنى، ويصعب تدوين كل الأقوال التي قالها الرسول صلى الله عليه وسلم طيلة ثلاث وعشرين سنة، ولم يصدر كتاب رسمي بتأليف وجمع الحديث النبوي الشريف إلا في عهد عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي في القرن الثاني الهجري.

[1] منتدى الفصيح www.alfaseeh.com 2011/01/15

قائمة المصادر والمراجع

1. أصول النحو، مرحلة الماجستير، مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.
2. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله ابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
3. البحث اللغوي عند العرب، د أحمد مختار عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الثامنة 2003.
4. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح السمعوني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م.
5. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.
6. شرح السنة، أبو محمد البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م.
7. شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م.
8. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ،
9. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
10. غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، 1384 هـ - 1964م.
11. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379،رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.
12. مختار الصحاح، زين الدين الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م.
13. مصطلح الحديث، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة العلم، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994 م.
14. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
15. مجلة الرسالة، أحمد حسن الزيات، العدد753.
16. منتدى الفصيح www.alfaseeh.com 15يناير 2011 م